منصات
للأبحاث و الدراسات الاجتماعية

ورقة سياسات

المغرب والهجرة الإفريقية غير النظامية:

من أجل سياسات دامجة تحول التحدي إلى فرصة

د. إكرام عدنني

جميع الحقوق محفوظة ©2024

منصات
للأبحاث و الدراسات الاجتماعية

منصات للأبحاث والدراسات الاجتماعية هي مؤسسة بحثية ومنظمة غير ربحية مقرها الدار البيضاء، المغرب. تهدف المؤسسة إلى القيام بالبحوث المعمقة الهادفة إلى تطوير أفكار ريادية وتطبيق المقاربات المختلفة بخصوص الإشكاليات الاجتماعية سواء على الصعيد المحلي، الوطني أو الإقليمي.

تضم منصات العديد من الباحثين المرموقين الذين يحددون أجندة البحث للمؤسسة وخطها البحثي. يساعد تعدد المشارب والتوجهات البحثية للأعضاء في توفر المؤسسة على طاقات علمية متخصصة. وبالإضافة إلى ذلك، تشتغل منصات كفضاء مفتوح للبحث العلمي حيث يعمل الباحثون المشكلون للمنظمة على وضع جدول الأبحاث واستراتيجياته وأشكال التعاون مع باقي الشركاء. وتتكون منصات من باحثين ينتمون إلى مختلف مجالات العلوم الإنسانية حيث تضم باحثين رئيسيين ومساعدين ومتعاونين.

www.menassat.org

أعدت الورقة في إطار مشروع بحثي بتعاون مع شبكة مدار و جمعية راسين

منصات
للأبحاث و الدراسات الاجتماعية

المغرب والهجرة الإفريقية غير النظامية:
من أجل سياسات دامجة تحول التحدي إلى فرصة

د. إكرام عدنني

أستاذة العلوم السياسية، باحثة رئيسية بمؤسسة منصات للأبحاث والدراسات الاجتماعية

ملخص تنفيذي:

تحول المغرب إلى بلد استقبال واستقرار للمهاجرين الأفارقة من جنوب الصحراء. وطرح هذا الأمر تحديات اجتماعية وثقافية وسياسية على سياسة الهجرة كما طرح ضرورة التفكير في سياسات دامجة للمهاجرين الأفارقة الذي صار حضورهم في المغرب أمرا واقعا بما يحمله من تنوع ديني، ثقافي، واجتماعي. انطلاقا من هذه التحديات التي أكدها بحث ميداني لمؤسسة منصات للأبحاث والدراسات الاجتماعية ومعطيات أخرى، التي كشفت تصورات متناقضة للمغاربة اتجاه هذا الحضور ما بين القبول والرفض، تسعى هذه الورقة إلى لفت انتباه أصحاب القرار من أجل التفكير في سياسات دامجة تجنب المغرب تداعيات واقع فرض نفسه وبدأت بعض تمظهراته سواء الإيجابية أو الأقل إيجابية تطفو على السطح نتيجة بعض التوترات والصدامات مع الساكنة المحلية ومع السلطات الأمنية بسبب عدم اندماج فئة مختلفة ثقافيا ودينيا داخل المجتمع المغربي، وهو ما يطرح على السياسات العمومية المتعلقة بالهجرة الانفتاح على سياسات دامجة تحافظ على السلم الاجتماعي وتراعي المقاربات الحقوقية والتزام المغرب بالاتفاقيات الدولية.

الكلمات المفتاحية:

الهجرة غير النظامية، سياسات دامجة للمهاجرين، المهاجرون الأفارقة، المغرب.

مقدمة:

نهج المغرب منذ سنة 2014 سياسة جديدة في ميدان الهجرة تمثلت في اتخاذه قرار بتسوية الإقامة للمهاجرين غير النظاميين وتسوية وضعيتهم القانونية من خلال سياسة معبَّر عنها تارة، بالسياسة الجديدة للمغرب في ميدان الهجرة، وتارة أخرى بالاستراتيجية الجديدة في مجال الهجرة واللجوء في إطار الرؤية الجديدة والشاملة للهجرة، والتي عبَّر عنها عاهل البلاد أول مرة، في سبتمبر سنة 2013، بِحَثِّه للوزراء المتدخلين، في العدل والداخلية والخارجية، إلى المبادرة في إصلاح سياسة استقبال المهاجرين على التراب المغربي[1]. وهو ما مكن من تسوية وضعية الاف المهاجرين في المغرب.

لقد مكنت العملية الاستثنائية لتسوية الوضعية الإدارية للأجانب المقيمين بصفة غير قانونية بالمغرب من الاستجابة ل % 83.53 من الطلبات الواردة، ترتب عنها قبول 23096 من أصل 27649 طلبا فيما تم رفض 25690 طلبا لأنه لا يشمل المعايير تماشيا مع مقتضيات القانون رقم 02.03 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب إلى المملكة المغربية والهجرة غير المشروعة، ولا سيما المادة 23 منه[2].

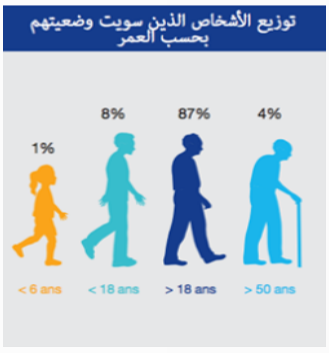

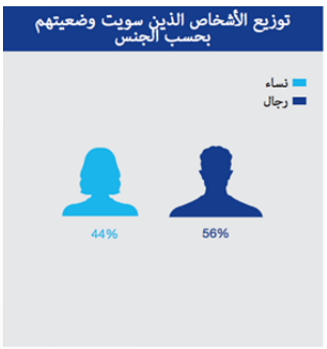

بيانات توزيع المهاجرين غير النظاميين الذين تمت تسوية وضعيتهم سنة 2014 بالمغرب[3]

وشملت المرحلة الثانية لإدماج الأشخاص في وضعية غير قانونية سنتي 2016-2017 حيث تمت تسوية وضعية 11565 من المهاجرين غير نظاميين وتم منحهم بطاقة إقامة صالحة لمدة ثلاث سنوات، فيما تم رفض 25690 طلب لأنها لا تشمل المعايير التي وضعتها السلطات والمتمثلة في تقديم دليل على الإقامة لأكثر من خمس سنوات، أو تقديم عقد عمل ساري المفعول لمدة سنتين كحد أدنى. ولا يُعرف ما إن كانت السلطات المغربية ستنظم عملية أخرى لتسوية وضعية المهاجرين غير نظاميين أم لا لحد الان.

---

[1] مقتطف من الخطاب الذي وجهه الملك إلى الأمة بمناسبة الذكرى 38 للمسيرة الخضراء، الرباط، 6 نونبر 2013، " ..واعتبارا للأوضاع التي تعرفها بعض هذه الدول فإن عددا من مواطنيها يهاجرون الى المغرب بصفة قانونية أو بصفة غير شرعية، حيث كان يشكل منطقة عبور إلى أوروبا قبل أن يتحول إلى وجهة للإقامة. وأمام التزايد الملحوظ لعدد المهاجرين، سواء من افريقيا أو أوروبا، فقد دعونا الحكومة لبلورة سياسة شاملة جديدة لقضايا الهجرة واللجوء، وفق مقاربة انسانية تحترم الالتزامات الدولية لبلادنا وتراعي حقوق المهاجرين. وتجسيدا للاهتمام الذي نوليه لهذا المجال، فقد حرصنا على تكليف قطاع وزاري بقضايا الهجرة..."

[2] انظر قرار لوزير الداخلية رقم 505.12 صادر في 20 من ربيع الأول 1433 (13 فبراير 2012) بتحديد الوثائق الواجب الإدلاء بها من اجل الاستفادة من أحكام المادة 17 من القانون رقم 02.03 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية وبالهجرة غير المشروعة.

[3] للمزيد من المعلومات المرجو الاطلاع على "عمليات تسوية الوضعية الإدارية للأجانب" على الرابط التالي: https://urlz.fr/pYMu تاريخ وساعة الزيارة 14 فبراير 2024 على الساعة الحادية عشر صباحا.

وأقر المجلس الوطني لحقوق الانسان العديد من التوصيات بخصوص الأجانب وحقوق الانسان في تقرير له تحت عنوان "من أجل سياسة جديدة في مجال اللجوء والهجرة". وأقر بأنه لا يمكن للمغرب كبلد ينتمي إلى القارة الإفريقية، التي تواجه تحديات التنمية وتعيش بانتظام على وقع أزمات سياسية ونزاعات مسلحة، أن يظل بعيدا عن عواقب هذا الوضع المضطرب والمرشح للاستمرار. كما أن المغرب يعاني بما لا يدع مجالا للشك من اثار السياسة الصارمة التي تعتمدها أوروبا لمراقبة حدودها الخارجية. لجميع هذه الاسباب أصبح المغرب بحوره ارضا للجوء والاستقرار الدائم للمهاجرين. واعتبارا لكون المغرب على غرار باقي دول العالم سيستمر في استقبال مجموعات المهاجرين في وضعية غير نظامية ودون مصادرة حق السلطات في مراقبة دخول الاجانب للبلد وإقامتهم به، فإن البلد يذكر وبقوة أن هؤلاء الأجانب مشمولون بمجموع الضمانات الدستورية المناهضة للتمييز وسوء المعاملة والمحاكمات الغير العادلة... إلخ، وكذا بالحقوق المخولة لهم المنصوص عليها في القانون الدولي.. وفي هذا الإطار دعا المجلس الوطني لحقوق الانسان إلى ضرورة اتخاذ مجموعة التدابير والتوصيات[4]...

وإذا كانت الحكومات المتتالية في المغرب تعتبر أن استراتيجية المغرب في مجال الهجرة عرفت تقدما، وقامت بتدبير عملية تدفق المهاجرين من خلال تسهيل اندماجهم ضمن السياسات والقوانين المؤطرة لذلك[5]، فإن الاشكال الذي يطرح هنا مرتبط بأثر هذا الحضور على المستوى الاجتماعي والشعبي، وماهي التصورات التي يحملها الشارع المغربي أو على الأقل جزء منه حول حضور المهاجرين الأفارقة في المغرب؟ هل ينحو هذا التوجه تحو القبول ام الرفض والاستبعاد ؟

على هذا الأساس أنجزت مؤسسة منصات للأبحاث والدراسات الاجتماعية دراسة حول «تصورات عينة من المغاربة للمهاجرين الأفارقة جنوب الصحراء الكبرى « . شمل البحث الكيفي مدن الجديدة والدار البيضاء والرباط حيث يتمركز أغلب المهاجرين، وتناول عينة مكونة من خمسين مواطنا مغربيا موزعا بالتساوي بين الذكور والإناث. سعى البحث إلى معرفة آراء وتصورات هذه العينة من المغاربة حول تواجد أفارقة ينحدرون من دول جنوب الصحراء الكبرى فوق التراب المغربي، بما فيها المعلومات والمواقف والآراء والصور النمطية والمعتقدات التي تدور حول وجود هؤلاء المهاجرين بالمغرب.

المغاربة وحضور المهاجرين الافارقة: استبعاد وقبول مشروطين

كشفت دراسة مؤسسة منصات للأبحاث والدراسات الاجتماعية حول «تصورات عينة من المغاربة للمهاجرين الأفارقة جنوب الصحراء الكبرى « أن تمثلات العينة المدروسة بخصوص حضور مهاجري جنوب الصحراء على التراب المغربي تتأرجح بين القبول والرفض، بين الاستبعاد التمييزي وبين القبول المشروط. كما كشفت التمثلات المعبرة عنها عن استعداد المبحوثين على التعامل الإيجابي مع الحضور الإفريقي للمهاجرين في الفضاء العام وقبول اندماجهم شريطة مراعاة ظروف الاندماج الملائمة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا. ويطرح هذا الحضور واقعا جديدا يجد المغاربة اليوم أنفسهم أمامه بفعل وجود ثقافات وهويات أخرى يجب

[4] للاطلاع على تقرير المجلس الوطني لحقوق الانسان تحت عنوان "الأجانب وحقوق الانسان في المغرب: من أجل سياسة جديدة في مجال حقوق الانسان والهجرة" الصادر عن مجلس حقوق الانسان في شتنبر 2013المرجو الاطلاع على الرابط التالي: https://urlz.fr/qlvv

[5] للمزيد الاطلاع على تقرير صحيفة الشرق الأوسط تحت عنوان "بوريطة يعرض بروما رؤية الملك محمد السادس لقضية الهجرة" على الرابط التالي: https://urlz.fr/pJhm تاريخ وساعة الزيارة 14 فبراير 2024 على الساعة الواحدة زوالا.

التعايش معها، وخاصة ما يرتبط منها بقضايا التنوع والتعددية الثقافية واستيعاب الاخر.

ولعل من أبرز نتائج الدراسة أن مواقف العنصرية والرغبة في استبعاد الآخر لم تكن نهائية بل مشروطة بعدد من الظواهر حيث أن هذه التمثلات بنيت انطلاقا من أحداث وظواهر معينة (التسول، احتلال أماكن عمومية، شغب...) أو بناء على آراء شائعة وصور نمطية. يقول خالد 35 سنة حلاق " فيهم فئة شوية قاصحة وعنصرية، خاص تكون عليهم مراقبة حيتاش كي شكلوا خطورة، وفي الدار البيضاء ولاو مافيات كيتعرضو للناس وكي كريسيوهم. و كيشكلوا خطر خاص المراقبة، راه يقتلوا وماكاين اللي يعرفهم، ماعندهم لا ورقة لا تصويرة لا بصمة." وتقول ليلى 28 سنة عاملة " منهم الشفارا، كاين اللي كينصب على الناس، وكاين اللي كيمد يدو للتسول، وهما ماكابرينش معانا، جايين من بلاد أخرا، يعني خاصنا نردو بالنا، وهما كيشكلو عالة على المجتمع"...

وإلى جانب هذه المحددات التي انبنت عليها تمثلات الاستبعاد لعبت محددات أخرى دورا في تقبل المغاربة للمهاجرين كعامل الانتماء الى نفس الديانة وجنسية بعض الدول الصديقة للبلد ووجود نماذج جيدة وملتزمة في العمل أي عامل المصلحة سواء كانت اجتماعية او اقتصادية. يقول أحمد 29 سنة موظف بالجماعة المحلية: " خدمت مع شخص من الجنسية السينغالية، كان شخص مزيان وخدام ولطيف، سيد ظريف، على العموم السينغاليين كلهم ظريفين. إلى كانوا جايين مسالمين، معندنا حتى مشكل معاهم، المسلمين منهم كنتلاقاو بيهم في الجامع وف بزااف ديال المناسبات، هذا علاش كنتقربوا منهم وكنتعاملوا معاهم. ومع ذلك ماكاينش فرق في التعامل مع المسلمين والمسيحيين. أما الكوديفواريين والغينيين شوية صعاب، خايبين، شحال هادي كنت متقبل وجودهم، دابا لا"...

يطرح هذا الواقع الجديد تحديات كبيرة على السياسات العمومية الخاصة بالهجرة. وهي تحديات داخلية وخارجية. ففي الوقت الذي تلاقي سياسة تسوية وضعية ألاف الهاجرين ببطاقة الإقامة بالمغرب استحسانا من الجانب الأوروبي يجد المغرب نفسه مطالبا بإيجاد حلول تعمل على ادماج هؤلاء داخل المجتمع وإيجاد فرص عيش كريمة لهم، وعلى أساسها توفير فرص شغل وتطبيب وتعليم وغيره. هذا في الوقت الذي يعاني فيه المغرب من نسبة بطالة ارتفعت إلى 13.5% سنة 2023 مقابل 11.4% خلال الفترة نفسها من عام 2022. ونقص في البنيات التحتية والاطر سواء في المجال الصحي أو التعليمي. وهذا ما سيجعل فئة المهاجرين تنضاف الى الفئات العاطلة الموجودة سلفا.

حضور المهاجرين من جنوب الصحراء بالمغرب: تحديات متعددة

مع تزايد تدفق عدد المهاجرين غير النظاميين وتغيير سياساتها في مجال اللجوء والهجرة، أصبح وجود افارقة جنوب الصحراء أمرا مألوفا في المغرب على أساس أنها مسألة مؤقتة فقط. لكن هذا الموضوع سيصبح موضوع نقاش عمومي مع وجود أصوات معارضة[6] لتواجد هؤلاء المهاجرين بالمغرب ورفض منحهم الإقامة، مقابل أصوات أخرى تتبنى مقاربة حقوقية وترى فيهم أجانب يجب احترامهم وتوقيرهم وتحسين ظروف عيشهم كما هو منصوص عليه في المواثيق الدولية. ليطرح السؤال حول الإشكالات التي يمكن أن يطرحها تحول مهاجري جنوب الصحراء من عابرين الى مستقرين يتقاسمون المعيشة والعمل والخدمات الأساسية مع المواطنين. وانطباعات وتصورات المغاربة حول الهجرة والمهاجرين

[6] أنظر الاستطلاع الذي أنجزته العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الانسان والمركز المغربي للمواطنة تحت عنوان "87% من الشباب المغاربة يرفضون استقبال (المهاجرين الأفارقة)" على الرابط التالي: تاريخ وساعة الزيارة 23 فبراير 2024 على الساعة الثانية زوالا. https://urlz.fr/qlvC

ومـوقـفهم مـنهم بـعد أن أصـبح تـواجـدهـم واقـعا معيشا، وهو ما يعني أن المغرب أمام تحديات جديدة أمام الهجرة القادمة من جنوب الصحراء.

وتـتمثل التحـديات الـتي يجـدها الـمغرب فـي مـعالـجة مـلف الهجـرة غـير الـنظامـية فـي كـيفية الحـد مـن وصـول مـهاجـري جـنوب الصحـراء الـى الـبلد أو مـنعهم مـن العبور إلـى اوروبا، مـما يـتطلب تـخصيص مـيزانية ضخـمة لـمعالـجة هـذا الأمـر، وتـعبئة مـوارد بشـريـة وسـلطات لتشـديد الـمراقبة وتفـكيك شبكات الهجـرة والاتجار بالبشر، بالإضافة الى تدبير مختلف الظواهر الاجـتماعـية الـتي تـنتج عـن وجـود مـهاجـريـن غـير نـظامـيين. ويـتعلق الامـر خـاصـة بـظواهـر الـتسول واحـتلال أمـاكـن عـمومـية قـصد الـمبيت، والتجـمعات فـي مـخيمات مـؤقـتة بـعيدا عـن انـظار الـسـلطات كـالغابات وضواحـي الـمدن وخـاصـة منها مدن شمال الـمملكة قـصد اسـتغلال فـرص الـعبور الـى أوروبـا. بالإضافة الى تأثير تواجدهم على النسيج المجتمعي بـدخـول ثـقافـات ومـمارسـات جـديدة عـلى الـمجتمع المغربي ومدى تقبل المغاربة لهذا التأثير. وأمام كل هـذا يجـد الـمغرب نـفسه مـضطرا الـى الالـتزام بالاتفاقات الدولية من جهة والحفاظ على علاقات جـيدة مـع دول افـريـقية لاعـتبارات سـيـاسـية ودبـلومـاسـية مـن جـهة أخـرى، وضـرورة الـتزامـه بمقتضيات حقوق الانسان في هذا الإطار. مع العمل عـلى تحـويـل وجـود مـهاجـريـن مـن عـبئ الـى مـورد اقتصادي واجتماعي وداعم أساسي.

الـمغرب والهجـرة غـير الـنظامـية: أي سياسات دامجة؟

عـملت عـوامـل دولـية وإقـليمية عـديدة عـلى جـعل ظاهرة الهجرة غير النظامية واقعا في المغرب دفعته إلى تغيير سياساته واستراتيجياته اتجاه الهجرة واتجاه عـلاقـاتـه مـع دول الـجوار وبـقية الـدول الافـريـقية والاوروبـية. ويجـد الـمغرب نـفسه الـيوم مـجبرا عـلى الـمضي في سياسة منح الإقامة وتسوية الوضعية الإدارية لـلمهاجـرين غـير الـنظامـيين الـتزاما باتفاقاته الـدولـية واحـتراما لـلمواثيق الـدولـية وقـوانـين الـبلد وعـلى رأسها الـدستور، وهو ما يعني أنه يعيش في مـرحـلة يجب أن يـؤخـذ فـيها بـعين الاعـتبار تـأثير ذلـك وتداعياته على الاقتصاد والسياسة والمجتمع، وبدل الـتفكير فـي وجـود افـارقـة جـنوب الصحـراء كـعبء تـتم ادارتـه مـن خـلال سـياسـات ظـرفـية وتـرقـيعية (تـهجـير، طـرد، الـتعويـل عـلى الـمقاربـة الأمـنية فـقط، اعـتماد سـياسـة الـباب الـمفتوح وتـسويـة أوراق إقـامـة فـي فـترات زمـنية متباعدة، تدخل هيئات مختلفة رسمية وغير رسمية في موضوع الهجرة مع غياب التنسيق بينها...) يجب الـتفكير فـي سياسة دامجة تأخذ بعين الاعـتبار ما هو قـانـوني واجـتماعـي واقـتصادي وعـلى أسـاسـهـا الـتفكير فـي تـحيين قـوانـين وسـيـاسـات تستجيب لوجود فئات جديدة داخل المجتمع بشكل يضمن:

- حقوق المهاجرين في العمل وإيجاد فرص شغل مـناسـبة والانـضمام لـلنقابـات الـعمالـية، وفـي مستوى عـيش لائـق وفـي الـولـوج الـى الـخدمـات الاسـاسـية كـالـتعليم والـصحة والـتربـية والـسكن الاجـتماعـي والـمساعـدة الاجـتماعـية ولـم شـمل الاسـرة، وتـضمن حـقوق الـقاصـرين والأطـفال غـير الـمصحوبين بـبالـغين والـنساء وتسهيل حـصولـهم عـلى وثائق هوية...
- الـتفكير فـي حـكامـة الهجـرة مـن خـلال مـقاربـة شامـلة تجـمع بـين كـيفية ادمـاج الـمهاجـرين داخـل الـمجتمع مـع جـعل هـذا الـتواجـد إضـافـة داعـمة لـلاقـتصاد وتـنمية الـمجتمع واغـناء تـنوعـه الـثقافـي وعـامـلا أسـاسـيا فـي الـتوازنـات الـسـيـاسـية والـدبـلومـاسـية[7]. وهـذا لـن يـتأتـى الا بتنسيق بين الـقطاعـات الـحكومـية والـمؤسـسات الـعمومـية

[7] للمزيد الاطلاع على اطار حوكمة الهجرة تحت عنوان "العناصر الأساسية لتيسير هجرة البشر وتنقلهم بطريقة منظمة وامنة ومنتظمة ومتسمة بالمسؤولية من خلال سياسات هجرة تتسم بحسن التنظيم والإدارة" على الرابط التالي: https://urlz.fr/qlvD تاريخ وساعة الزيارة: 22 فبراير 2024 على الساعة الثالثة زوالا.

وبشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني وتحديث التشريعات والقوانين المتعلقة بالهجرة.

- اعتماد مقاربة جديدة ووضع سياسة عمومية محلية تجعل من تدبير موضوع الهجرة يدخل ضمن المخططات التنموية للجماعات الترابية، وهو ما يتطلب تأهيل الفاعلين المحليين للتعامل مع المظاهر الجديدة للهجرة والمهاجرين مع التنسيق بين الجماعات المحلية المنتمية لنفس الجهة من أجل اندماج سلس للمهاجرين مع الساكنة المحلية ومن أجل تنمية ترابية جيدة.
- القيام بحملات تحسيسية بهدف تغيير العقليات والتمييز العنصري ومحاربة خطاب الكراهية ضد المهاجرين أو اعتبارهم دخلاء على البلد، ووضع برامج لتبادل الخبرات والتبادل الثقافي وهذا ما سيجعل من الهجرة عاملا من عوامل اغناء الثقافة المغربية وداعما اقتصاديا واجتماعيا مهما، وسيمكن من تلاقح حضاري سليم يسهل عملية تقبل المجتمع المغربي للآخر المختلف وذلك في افق هجرات امنة منتظمة ومنظمة مع الحفاظ على السلم الاجتماعي داخل البلد.

وعلى هذا الأساس تم التفكير في التوصيات التالية:

التوصيات:

- ضرورة تسوية وضعية المهاجرين الإدارية وتمتيعهم بكافة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية حسب ما تقتضيه المواثيق الدولية وحقوق الانسان.
- ضمان حق المهاجر في هوية قانونية وفي الوصول الى الخدمات الأساسية.
- ضرورة تأهيل المهاجرين النظاميين وتعليمهم مهارات مهنية لمساعدتهم على ولوج سوق الشغل.
- ضمان المساواة في الحقوق والعمل بين المواطنين والمهاجرين النظاميين ومنع استغلالهم والتمييز ضدهم.
- يجب أن تأخذ سياسات ومشاريع الحكومة في مجال الهجرة بعين الاعتبار النوع الاجتماعي والاهتمام بحقوق الأطفال في التعليم والصحة والعيش الكريم
- ضرورة تدبير مسألة الهجرة والمهاجرين بشراكة بين الحكومة والمنظمات الغير الحكومية والجمعيات ومختلف مؤسسات المجتمع المدني
- ضرورة تجريم التمييز والخطابات المحرضة على العنف او عدم التسامح أو الحقد، وتكريس احترام الاخر تماشيا مع التزامات المغرب في مجال حقوق الانسان والحريات.
- ضرورة تطوير برامج تحسيس للمواطنين بأهمية التعايش واحترام الاخر.

لائحة المراجع:

الخطب الملكية:

1. الخطاب الملكي، بمناسبة الذكرى 38 للمسيرة الخضراء، الرباط، 6 نونبر 2013".
(https://urlz.fr/pYMu)

القرارات والبلاغات الرسمية:

2. وزارة الداخلية، "قرار رقم 505.12 صادر في 20 من ربيع الأول 1433 (13 فبراير 2012) بتحديد الوثائق الواجب الإدلاء بها من أجل الاستفادة من أحكام المادة 17 من القانون رقم 02.03 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية وبالهجرة غير المشروعة". (https://urlz.fr/qlvC)

3. وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، بلاغ صحفي حول"عمليات تسوية الوضعية الإدارية للأجانب المقيمين بصفة غير قانونية بالمغرب".
(https://urlz.fr/pYMu)

التقارير الرسمية:

4. وكالة الأمم المتحدة للهجرة، "اطار حوكمة الهجرة: العناصر الأساسية لتيسير هجرة البشر وتنقلهم بطريقة منظمة وامنة ومنتظمة ومتسمة بالمسؤولية من خلال سياسات هجرة تتسم بحسن التنظيم والإدارة".
(https://urlz.fr/qlvD)

5. المجلس الوطني لحقوق الإنسان، "تقريرموضوعاتي: الأجانب وحقوق الإنسان في المغرب: من أجل سياسية جديدة في مجال حقوق الإنسان والهجرة. شتنبر 2013".
(https://urlz.fr/qlvv)

التقارير الصحفية:

6. العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان والمركز المغربي للمواطنة، 16 فبراير 2023 " استطلاع لآراء المغاربة إزاء هجرة الأفارقة من دول جنوب الصحراء إلى المغرب ". (https://urlz.fr/qlvC)

7. تقرير صحيفة الشرق الأوسط. "بوريطة يعرض في روما رؤية الملك محمد السادس لقضية الهجرة".
(https://urlz.fr/pJhm)